المحاضرة الخامسة

المصطلحات المحورية في النقد العربي

(النص، التناص)

النص

لم يعد مصطلح "النص" في الاستعمال العربي المعاصر موضع إشكال؛ فقد قر به القرار، واستقر له المكان، واستتب له القبول والتداول، فاتخذ له في الخطاب كله، بما في ذلك الخطاب المدرسي، مقام المقابل الشرعي والوحيد لمصطلح (Texte) في اللغة الفرنسية (وText في الإنجليزية)، وصار مألوفا جدا أن نقرأ أو نسمع هذه التراكيب الوصفية: النص الشعري، النص النثري، النص السردي، النص الأدبي، النص القرآني، النص الديني، النص الفلسفي، النص المفتوح.. وهلم جرا.

استتب الأمر، إذن، لمصطلح "النص" مقابلا لمصطلح "Texte" في الثقافة الغربية، وصار العرب يخوضون في "مفهوم النص" وإشكالاته وأشكاله ما بين مفتوح ومغلق، وموضوع ومحمول، وشعري ونثري.. وليس في أذهانهم سوى ذلك الذي أطلق عليه الغربيون مصطلح "Texte" مشتقا من لغاتهم التي تعطي أمها اللاتينية لـ "Textus" معنى النسج ولـ "Texere" معنى نسج؛ فيكون "النص"، باصطلاحنا نحن المعاصر، هو عندهم "النسج": نسج اللغة لتصير كلاما، ونظم الكلام ليحمل رسالة أو يقدم لذة أو يجمع بين الإفادة والمتعة، أو غير ذلك مما هو من أغراض من ينسج الكلمات وينظم بعضها إلى بعض في سبيل الدلالة على معنى معين، أو ربما في سبيل اللعب والتجريب الشكلي لا أكثر.

الغربيون يعنون بما نترجمه نحن إلى "النص" النسج. وهم مصيبون في ذلك؛ إذ الكلام من اللغة بمنزلة النسج من مادته، وهو يحتاج إلى قصد واختيار وجهد، وهو يتفاوت في قيمته النفعية والجمالية وما يقتضيه من الخبرة والجهد والموهبة كما يتفاوت النسج. وقديما كان الجاحظ يعدّ الشعر ضربا من النسج[1]. وفي "أساس البلاغة" ورد قول الزمخشري: "والشاعر ينسج الشعر: يحوكه."[2]. فتسمية ما ينظمه الشاعر وما يكتبه الكاتب وما يخطبه الخطيب وما يؤلفه المؤلف، مما يكتمل له معنى وينتظمه إطار يحده، تسمية ذلك نسجا تسميةٌ موفقة موافقة للطريقة التي تتم بها الوظيفة الكلامية مطلقا، والأدبية منها على وجه الخصوص. ولكن العرب القدامى "لم تتوغل

[1] ينظر: الجاحظ، الحيوان، 131/3.

[2] الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر)، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ/1982م، ص454.

بهم طرائق التفكير إلى ترويج هذا المعنى، لعدم اهتدائهم إليه في تنظيراتهم التي انتهوا إليها."[3] وأما النقاد العرب المعاصرون فلم يخطر في بالهم أن يصطنعوا مصطلح "النسج" بدل "النص"، مع أنه "هو الأولى بالاستعمال، والأدنى إلى الاشتقاق، والأنسب بالوضع."[4]

فهل اصطناع العرب المعاصرين مصطلح "النص" مقابلا لـ "Texte" على شيء من التوفيق؟ وهل المفهوم الذي أعطاه العرب المعاصرون لمصطلح "النص" وفيّ للدلالة اللغوية للنص؟ وهل الحداثة مسئولة عن اصطناع هؤلاء مصطلح "النص" بدل "النسج" أو غيره مما يمكن أن يكون أوفق بالدلالة وأوفى للمعنى وأنسب للوضع؟

أما السؤال الأول فجوابه متصل بالجواب عن السؤال الثاني. وأما جواب السؤال الثاني فهو أن مادة "النص" في لسان العرب ضعيفة الصلة بهذا المفهوم المعاصر للنص؛ ذلك أن المعاجم العربية تجمع على أن تركيب (ن ص ص) يدل على الارتفاع والظهور والبلوغ من الشيء أقصاه. قال ابن منظور: "النصُّ: رفعُكَ الشيء. نصَّ الحديثَ ينصُّه نصا: رفَعَه. وكل ما أُظهِرَ، فقد نُصَّ. وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ أنصَّ للحديث من الزهري، أي أرفعَ له وأسند. يقال: نصَّ الحديثَ إلى فلان، أي رفَعَه، وكذلك نصصْتُهُ إليه. ونصت الظبية جيدها: رفعته. ووُضِع على المنصة أيْ على غاية الفضيحة والشهرة والظهور. والمنصة: ما تُظهَرُ عليه العروس لتُرى. (...) ونصّص الرجل غريمه إذا استقصى عليه. وفي حديث هرقل: ينصُّهم، أي يستخرج رأيهم ويُظهره، ومنه قول الفقهاء: نصُّ القرآن، ونصُّ السنّة، أي ما دلّ ظاهر لفظهما عليه من الأحكام."[5] فواضحٌ أنه لا دلالةَ للنص في لسان العرب على النسج والنظم واللغة والكلام، وأن العلاقة الوحيدة بين النص والكلام هي رفعه إلى صاحبه وإسناده إليه أو إظهار ما يتضمنه من الرأي والحكم. ولذلك كان أقصى تطور بلغته دلالة النص في تراثنا العربي، مما له صلة بالكلام، هو قول صاحب "التعريفات": "(النص): ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم، وهو سوْق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل: أحسنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتمّ بغمي، كان نصاً في بيان محبته. و ما لا يحتمل إلا معنى واحدا. و قيل: ما لا يحتمل التأويل"[6]

كأنما "النص"، فيما بلغه من التطور الدلالي، هو إصدار الحكم القاطع، وإظهار المعنى الذي يقصده المتكلم حتى لا مجال لتأويل[7]. ولذلك جاءت العبارة الأصولية المعروفة "لا اجتهاد مع النص"؛ أي إذا دلّ الكتاب أو

---

[3] عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص51.

[4] المرجع نفسه، ص51.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مج6، ص4441، مادة (نصص).

[6] الجرجاني، التعريفات، ص191.

[7] ورد لفظ "نص" في عدة مواضع من كتاب "الرسالة" للشافعي، متضمنا معنى الدلالة الواضحة الظاهرة التي لا تحتمل التأويل. وقد زعم محمد مفتاح أن الشافعي "عرّف النص بأنه "المستغنَى فيه بالتنزيل عن التأويل"." (محمد مفتاح، المفاهيم معالم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1999، ص18) وهذا خلاف الحقيقة من جهتين: من جهة أن الشافعي لم يذكر لفظ التأويل بل التفسير، ومن جهة أنه لم يذكره في تعريف النص بل في بيان أن ما قاله "مجاهد" في تفسير قوله تعالى: ((وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ)) "بيّنٌ في الآية، مُستغنىً فيه بالتنزيل عن التفسير."

السنة على حكم معين دلالة واضحة صريحة قاطعة لا تقبل التأويل، فإنه لا مجال لمجتهد أن يجتهد في مخالفة النص. وليس القرآن كله نصا، ولا السنة؛ وإنما النص ما كان قاطع الدلالة لا يحتمل التأويل. وقد ورد في "المعجم العربي الأساسي" أن النصّ "ما لا يحتمل إلا معنى واحدا أو لا يحتمل التأويل."[8] ولكن المعجم معاصر، ولذلك أضاف مفهوم "النص" عند الأدباء، وهو "أثرٌ مكتوب شعرا أو نثرا" واستشهد على ذلك بقولهم: "مختارات من النصوص الأدبية"[9]. والسؤال المشروع في هذا المقام: هل يستقيم الجمع بين دلالتين متناقضتين في مصطلح واحد؟ فمعلوم أن كثيرا من "النصوص" –لاسيما ما كان منها أدبيا– يحتمل أكثر من معنى، ويقبل أكثر من تأويل؛ بل إن المنظرين للنص الأدبي يرون انفتاحه على دلالات عديدة، واستقلاله عن صاحبه وقصده، من شروط أدبيته ونصيته. ذلك ما يقول به رولان بارت في هذه النقاط التي ينقلها عنه صلاح فضل:

"1– في مقابل العمل الأدبي المتمثل في شيء محدد نقترح مقولة النص التي لا تتمتع إلا بوجود منهجي وحسب، وتشير إلى نشاط؛ إلى إنتاج. وبهذا لا يصبح النص مجربا كشيء يمكن تمييزه خارجيا، وإنما كإنتاج متقاطع، يخترق عملا أو عدة أعمال أدبية.

(الشافعي (محمد بن إدريس)، الرسالة، شرح وتعليق عبد الفتاح كبّارة، دار النفائس، بيروت، ط1، 1419هـ–1999م، ص31.) فهذا هو نص الشافعي بلفظه وسياق إيراده سواء في النسخة التي بتحقيق عبد الفتاح كبارة أو في النسخة التي بتحقيق أحمد محمد شاكر (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص14) وهي التي أحال عليها محمد مفتاح. ومن الغريب أن أحد الباحثين لم يكتفِ بمتابعة مفتاح على تقصيره في دقة النقل –مع إحالته على كتاب الشافعي لا كتاب مفتاح–، بل زاد على ذلك أن استنتج من كلام الشافعي نقيض مدلوله؛ إذ ذكر "أن الشافعي ربط مفهوم النص بالتأويل"، وأن النص في الثقافة العربية الإسلامية "يعني الظهور والبروز، يُضاف إليه التأويل" (الشيخ بوقربة، المفاهيم الأدبية في النقد العربي الحديث، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المجلد العاشر، ج40، ربيع الآخر 1422هـ–يونيو 2001، ص340.) والأمانة في النقل والسلامة في الاستنتاج من أوجب شروط البحث العلمي. ومن المواضع التي ورد فيها لفظ "النص" في كتاب الشافعي قوله محددا وجوه البيان: "فمنها: ما أبانه لخلقه نصّاً" (الرسالة، ص37). وقد أورد المحقق تعليقا على مصطلح "النص" في هذه العبارة فقال:

"النص في اللغة الظهور والارتفاع (...). ويُطلق باصطلاحات:

أحدها: مجرد لفظ الكتاب والسنة، فيقال: الدليل: إما نص وإما معقول، وهو اصطلاح الجدليين، يقولون: هذه المسألة يُتَمسّك فيها بالنص، وهذه بالمعنى والقياس.

الثاني: ما يُذكر في باب القياس، وهو مقابل الإيماء.

الثالث: نص الشافعي، فيقال لألفاظه نصوص باصطلاح أصحابه قاطبة.

الرابع: حكاية اللفظ على صورته، كما يقال: هذا نص كلام فلان.

الخامس: يقابل الظاهر. البحر المحيط 462/1.

وقد عرّف الشافعي النص بأنه: ما حرّم الله وأحلّ نصاً. إبطال الاستحسان 493/7. وذكر الغزالي: أن الشافعي سمى الظاهر نصا. المستصفى 384/1. وقال الكيا الطبري: (نص الشافعي على أن النص كل خطاب عُلِم ما أريد به من الحكم. قال: وهذا يلائم وضع الاشتقاق، لأنه إذا كان كذلك كان قد أظهر المراد به، وكشف عنه. (...) قال المازري: أشار الشافعي والقاضي أبو بكر إلى أن النص يسمى ظاهرا، وليس ببعيد، لأن النص في أصل اللغة الظهور. قال الأبياري: يطلق النص على ما لا يتطرق إليه احتمال، وسواء عضّده بالدليل، أم لا، وهذا الذي ذكره الشافعي، وهو اختيار القاضي). البحر المحيط 461/1." (هامش الرسالة، ص38–39)

[8] جماعة من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، د.ت، ص1200.

[9] المرجع نفسه، ص1200.

2-النص قوة متحولة، تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها، لتصبح واقعا نقيضا يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم.

3-يمارس النص التأجيل الدائم، واختلاف الدلالة، إنه تأخير دائب. فهو مبني مثل اللغة، لكنه ليس متمركزا ولا مغلقا، إنه لا نهائي، لا يحيل إلى فكرة معصومة بل إلى لعبة متنوعة ومخلوعة.

4- إن النص وهو يتكون من نقول متضمنة، وإشارات وأصداء للغات أخرى وثقافات عديدة تكتمل فيه خريطة التعدد الدلالي. وهو لا يجيب على الحقيقة وإنما يتبدد إزاءها.

5- إن وضع المؤلف يتمثل في مجرد الاحتكاك بالنص. فهو لا يحيل إلى مبدأ النص ولا إلى نهايته. بل إلى غيبة الأب، مما يمسح مفهوم الانتماء.

6-النص مفتوح، ينتجه القارئ في عملية مشاركة، لا مجرد استهلاك. هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجهما في عملية دلالية واحدة، فممارسة القراءة إسهام في التأليف"[10]

فإذا كان الأمر كذلك، فإن إطلاقنا على الكلام الواضح المتحدد المعنى؛ كالكلام الذي في القوانين، وفي الكتب المقدسة حيث الأحكام الشرعية الواضحة القاطعة، مصطلحَ "النص"، خاطئ لا محالة، في نظر رولان بارت ومن يوافقه من النقاد العرب. وفي المقابل: إن إطلاقنا مصطلح "النص" على الكلام الغامض، المتعدد الدلالة، غير الصريح، القابل لتأويلات وقراءات عديدة، هو إطلاق مجانب للصواب، مخالف لأصول الدلالة العربية، خائن للمعنى الصحيح الأصيل للنص عند العرب. وإذا كان الأصوليون قد أطلقوا تلك القاعدة المشهورة "لا اجتهاد مع النص"، فكيف يفهم القارئ العربي المعاصر هذه العبارة، من بعد ما ارتبط مصطلح "النص" في ذهنه بـ"صيغة الكلام الأصلية كما وردت من المؤلف"[11]كما ورد في المعجم العربي الأساسي، أو بالآثار المكتوبة عموما أدبية كانت أم غير أدبية؟ أليس يحق له أن يفهمه بمعنى أن أي قضية لها حضور في الكتاب أو السنة لا اجتهاد معها ولو كان هذا الحضور ملتبس المعنى قابلا للتأويل؟ وهل يكون هذا الفهم صحيحا والذين أطلقوا العبارة ما كانوا يعنون بالنص هذا المعنى الجديد؟

إنها لمشكلة ينبغي أن تحل بأحد السبيلين: إما أن نتخلى عن المعنى القديم للنص، ثم نتولى إفهام الناس أن العرب القدامى كانوا يعنون بالنص غير ما نعنيه نحن في الزمن المعاصر، حتى لا نخطئ فهم عبارات لهم ذات خطر

[10] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، عدد 164، الكويت، 1992، ص213-214.

[11] المعجم العربي الأساسي، ص1200.

وشأن، وهي تضحية بالأصيل في سبيل غير الأصيل. وإما أن نكف عن إطلاق مصطلح "النص" مقابلا لمصطلح "Texte"، ونحاول أن نستبدل به مصطلحا أدق وأنسب، من بعد أن شاع واستقر وطاب له المقام؛ فهي معضلة من المعضلات العظام.

المصطلحات التراثية المعبرة عن مفهوم التناص

"التناص" مصطلح جديد، لم تعرفه العربية على امتداد تاريخها الطويل. وهو مشتق من "النص" لا بالمفهوم العربي الأصيل، ولكن بالمفهوم المقابل لمفهوم مصطلح "Texte" عند الغرب؛ وقد أثبتنا انحراف هذا المفهوم عن الدلالة العربية لمصطلح "النص".

معلوم أن "التناص" هو ما اصطنعه العرب المعاصرون مقابلا لـ"Intertexte" أحيانا، ولـ"Intertextualité" أحيانا أخرى[12]، وكُتب له التداول والشيوع خلافا لمصطلحات مقابِلة أخَر. ومعلوم أن المفهوم المقصود بهذا المصطلح هو حضور نصوص قديمة (بمعنى سابقة، بغض النظر عن مدة السبق) في نصوص حديثة (بمعنى لاحقة، بغض النظر عن زمن اللحوق)، أيّاً يكن نمط هذا الحضور ومستواه وحجمه وحظه من الدلالة على رذيلة السرقة أو النسخ أو التقليد أو فضيلة الاستفادة أو الحوار أو الإبداع. ومعلوم أيضا أن هذا المفهوم كان محل اهتمام واسع ودراسات مستفيضة، باصطلاحات مختلفة، في تراثنا النقدي العربي، حتى أوشك أن يقتله بحثا. ومعلوم كذلك أن النقد العربي المعاصر بدأ نافرا من موضوع "السرقات الأدبية" (وهو المصطلح العربي الجامع لهذا المفهوم)، بل مستهجنا له أحيانا؛ لما التبس به من الدلالة على جمود النقد العربي عند قضايا محددة لا يعدوها، فلم يأبه به وينصرف إليه، مترجما ومنظرا ومحللا، إلا عندما ورد عليه من جهة الغرب في صورة الاكتشاف العظيم والفتح الكبير في نظرية النص ونظرية الأدب وحقل الثقافة بوجه عام!!

لنسلم بأن مصطلح "النص" مضطلعٌ بمهمته كفيلٌ بمفهومه وفيٌّ لهويته العربية —وهو ليس كذلك كما أسلفنا—، فما القول في مصطلح "التناص"؟

هو تصريف للنص على مقتضى صيغة المشاركة والتفاعل. هو في منزلته من "النص" بمنزلة "التحابّ" من "الحب"، و"التوادّ" من "الود"، و"التضادّ" من "الضد"، و"التضامّ" من "الضم". فما الذي يُفهَم من "التحابّ" و"التوادّ" و"التضادّ" و"التضامّ"؟ إنما يُفهَم الدلالةُ على أن فعل "الحب" و"الود" و"الضمّ" قد اشترك في تحصيله اثنان أو أكثر على جهة التناظر والتبادل والتفاعل؛ فإذا قلنا للناس تحابّوا، وللمتفرقين تضامّوا فمعنى ذلك: ليحب كل منكم غيره، وليضم كل منكم سواه إليه؛ فيكون كل منكم قد صدر عنه الفعل وشارك فيه. وهكذا كل صيغة جعلها العرب دلالة على المشاركة والتفاعل مثل "تخاطبَ" و"تضاربَ" و"تلاسنَ" و"تحاربَ" و"تسامحَ"

[12] ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص401.

و"تخاصمَ"؛ ففي كلٍّ لابد من أن يكون كلا طرفَيْ المشاركة فاعلا ومفعولا في آن، لا أن يكون أحدهما الفاعلَ والآخرُ المفعول.

نستنتج من ذلك أنه لا يصح لنا أن نقول، على سبيل المثال: "إن بيننا وبين أسلافنا الصالحين علاقة توادّ عميقة"، بل نقول "إننا نكنّ لهم مودة عميقة"؛ لأن فعل "الود" صدر من جهتنا فقط لا من جهتنا وجهتهم كذلك. ولا يصح لنا أن نقول: "لقد تخاصم الرجلان ثم تسامحا بعد رحيل أحدهما عن الدنيا"؛ لأن فعل المسامحة إنما حصل من أحدهما دون الآخر. فكذلك لا يصح أن نقول عن شاعرين أخذ أحدهما عن الآخر إنهما "تناصّا"؛ لأن أحدهما هو وحده الذي أخذ من الآخر بعضا من "نصه"، وأما الآخر فلا فعل له في القضية. أيصحّ أن نقول، على سبيل المثال: "إن أحمد شوقي يتناص في هذه القصيدة مع ابن زيدون"، مع أن ابن زيدون قد غادر الدنيا منذ زمن طويل، وليس له أدنى علاقة بشوقي وقصيدته تلك؟ لا "تناصَّ" هنا –إذا أردنا أن نتكلم بمقتضى أصول اللغة العربية– بل هو أخذٌ أو نسخٌ أو محاكاة أو معارضةٌ أو استيحاءٌ أو اشتراكٌ أو توارُدٌ للخواطر (وقعٌ للحافر على الحافر) أو غير ذلك من ألوان الاشتراك التي تحدث بين الكتاب والأدباء، بل المتكلمين عامة.

يمكن أن يقال هنا: إن التناص يقصد به ظاهرة التقاطع الحاصل بين نصوص مختلفة دون نظر إلى فعل الأخذ والتأثر قصديا كان أم غير قصدي. ففعل التناص منسوب إلى النصوص لا إلى أصحابها، والنصوص تتقاطع مضمونا وشكلا لأنها تأخذ من مادة واحدة هي اللغة، ومن معين واحد هو المشترك الفطري أو الثقافي، الفكري والشعوري؛ فالتناصّ هو ما يحصل بين النصوص مطلقا من تشابه علته الاشتراك الطبيعي أحيانا، والتأثر غير الواعي أحيانا، والأخذ الواعي أحيانا أخرى. وما يُهمّ في دلالة المصطلح هو حصول التشابه والتقاطع لا تحديد الآخذ والمأخوذ منه، والمؤثر والمتأثِّر. وهذا قول على قدر من الوجاهة لا يُنكر، وقد يكون أوفى للمفهوم الغربي للمصطلح، وللفلسفة التي ينبثق منها ويعبر عنها؛ وهي نفي الفعل والملكية والانتماء والأصل والأثر والسلطة والمركز؛ فالكل وهمٌ، ولا نصَّ ولا مؤلّفَ ولا أصلَ، بل الكل متقاطع متداخل ذائب بعضه في بعض. وهي فلسفة مبالَغ فيها، وتتناقض مع مبدأ الإبداع الذي هو شعار الحداثة الغربية، وتقود إلى نتيجة عقيمة؛ هي أنه لا داعي إلى الخوض في موضوع التقاطع النصي؛ فهو ظاهرة طبيعية حتمية. ولا داعي إلى الحديث عن المؤلف؛ إذ كل نص له مؤلفون كثرٌ فلا تأليف ولا بكارة. بينما يتجه التصور العربي لهذه الظاهرة نفسها اتجاها آخر أكثر نفعا وجدوى، قوامه التمييز بين أنماط الاشتراك ومستوياته، ونسبة الفعل لصاحبه حين يقتضي الأمر ذلك، حتى تتحدد المسؤوليات، وتتمايز الأعمال والإنجازات، ولا يرمى كل شيء في سلة "التناص" قدرا نازلا محتوما لا تصرف إزاءه، ولا مسؤولية وراءه، كأنما لا إرادة للإنسان ولا قصد ولا اختيار!

الفلسفة العربية تطلق على ظاهرة "الاشتراك"اللفظي والمعنوي (الأسلوبي والمضموني) بين النصوص مصطلحات مختلفة حسب علة الاشتراك ونمطه ودرجته. والفلسفة العربية تميز بين اشتراكٍ هو ناتجُ النهلِ من مادةٍ واحدة ومعينٍ واحد، فهو تداخل طبيعي لا قصد فيه لأحد، ولا فضل فيه لسابق، ولا حاجة فيه إلى أن يُتَّخَذ

موضوعا لدرس، وبين اشتراك هو حاصل قصد لقاصد، أو ناتج رصد لراصد، أو ثمرة حصد لحاصد؛ فينبغي أن يُنظر: هل كان القصد نبيلا أم خبيثا؟، وهل كان الرصد شريفا أم لئيما، وهل كان الحصد جزيلا أم نحيلا؟.. والفلسفة العربية لا تجعل كل أنواع الاشتراك في سلة واحدة، وتحت مصطلح واحد، بل تميز كل نمط بمصطلحه، وتنسب ما كان من الاشتراك أخذا إلى فاعله؛ فلا تسميه تقاطعا أو تداخلا أو تشاكلا أو تماثلا أو تواردا.. بل تسميه سرقة، أو أخذا، أو انتحالا، أو نسخا، أو سلخا، أو اقتباسا، أو اصطرافا، أو حذوا، أو تقليدا، أو اتباعا، أو إفادة، أو معارضة، أو توليدا، أو تلفيقا، أو استعارة.. وإذا شئنا الإيجاز: تسميه أخذا سيئا أو أخذا حسنا؛ ولكل دلائله ومعاييره.

في نسبة الفعل إلى فاعله تحميلٌ للاحق مسؤوليةَ أخذه عن السابق؛ فيظهر إن كان أَخَذ أَخْذَ المقتدرين المبدعين أم أَخْذ المنتحلين المقلدين. وتشجيعٌ للأدباء، والكتاب عموما، ليجتهدوا في استثمار ما حصدوا، وفي استملاك ما رصدوا؛ بأن يتركوا فيما كتبوا من نصوص بصماتٍ تدلّ عليهم، وعلاماتٍ تشير إليهم، لا أن يكونوا مجرد صفحة لتداخل النصوص. وفي تسمية ما كان من العام المشترك، لفظا أو معنى، تواردا، وتمييزِه عن الأخذ، تبرئةٌ للكتّاب من تهمتَي السرقة والتقليد، وتوسعةٌ على الأدباء في طريقهم إلى التجديد المفيد؛ فليس التجديد المطلوب أن تأتي بما لم يأت به الأوائل ولو كان سمجا قميئا، ولكنه الإتيان بلون جديد وإحساس طريف وفكرة لافتة، ولو في موضوع تليد.

لذا نُصر على أن "التناص" ليس مصطلحا وافيا بالمفهوم الذي يُراد أن يضطلع بحمله، ولا وفيا للدلالة العربية لـ"النص" ولصيغ المشاركة والتفاعل. إن "التناص" يصح –على مضض– في حالة واحدة؛ هي الحديث عن الاشتراك الطبيعي العفوي بين النصوص، وهذه حالة لا تستدعي ضجيجا نقديا ولا جلبة تنظيرية ولا جهدا مجهدا في البحث والاصطلاح وترجمة المصطلح. أما الحالة التي هي جديرة بالتنظير والبحث، والتفصيل والتدقيق، فهي حالة الأخذ الواعي أو شبه الواعي للاحق من السابق؛ فهي التي ينبغي أن تدرس ميدانا لتلاقح النصوص وتراكم الخبرات واستعراض المهارات؛ ليُفصَل بين التقليد والتوليد، وبين الإغارة والإفادة، وبين "الاجترار" و"الامتصاص" و"الحوار"، على حد اصطلاح محمد بنيس[13].

كما أخطأ النقد العربي القديم حين أطلق مصطلح نوع من الأخذ هو "السرقة" على الأخذ مطلقا تحت عنوان كبير جامع هو "السرقات الأدبية" –وإن كان كثير من النقاد الكبار تجنبوا هذا المصطلح الثقيل–، فكذلك أخطأ النقد العربي المعاصر حين أطلق مصطلحا يمكن أن يدل على نوع من الاشتراك، هو الاشتراك غير المقصود، على مطلق الاشتراك؛ فميّع الموضوع، وجعل الدراسات تتوالى وتتكرر حاملة عنوان التناص، فتُشعر أصحابَها أنهم على شيء لأنهم "حداثيون" ويستعملون مصطلحا "حداثيا"، وما هم في الحقيقة إلا طارقون موضوعا قديما بغير

[13] محمد بنيس، ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب، دار العودة، بيروت، ط1، ص253.

ذوق القدامى الرفيع، واقتدارهم اللطيف على التمييز بين وجوه الأخذ والانتباه إلى خفيّ التأثر والإفادة. ولست أرى صحيحا ما رآه يوسف وغليسي حين ربط المفهوم الغربي للتناص بالدلالة على السمة الجمالية للنصوص المنتجة المخصبة، وربط المفهوم العربي القديم له بالدلالة على الفعل السلبي المشين أدبيا وأخلاقيا[14]؛ فإن المفهوم الغربي لم يهتم بجمالية التناص وإبداعية النصوص قدر اهتمامه بجبرية وقوع الكتاب في قدر التناص وضيق مساحة الأصالة والتميز، كما أن المفهوم العربي القديم لم يهتمّ بالحمل على الكتاب واتهامهم بالسرقات بقدر ما اهتم بالدفاع عنهم والاحتجاج لهم، بالاجتهاد في التمييز بين الخاص والعام، وبين السرقة والأخذ، وبين الأخذ الحسن والأخذ السيء.

إن دراسة الاشتراك المقصود تحت عنوان السرقة أو الأخذ أو التقليد أو المعارضة أو الإفادة أو التوليد أو الامتصاص أو الحوار، هي أولى وأجدى من دراسته تحت عنوان التناص. لأن الأول يضبط طبيعة الظاهرة، ويدقق وصفها، ويحمّل صاحبها مسؤوليتها، وأما الثاني فهو يُخفي تفاصيلها، ويتستر على أصحابها، وقد يكون في ذلك تشجيع على الانتحال والتقليد باسم "التناص"، فيؤدي ذلك إلى الوقوع في خطأ اصطلاحي أفدح هو "التلاصّ"[15]؛ فأي مسلك في العربية سلكه هذا المصطلح حتى حق له أن يكسب الشرعية؟ أيعمد أحدنا إلى التلصص على أعمال الآخرين ثم يستخدم فعلا بصيغة المشاركة ليوهمنا أنه يتبادل فعل التلصص مع المسروقين؟ لا. ليس هكذا توضع المصطلحات العلمية. إننا نصطنع كثيرا من المصطلحات بقليل من المسؤولية. إن عربيتنا لا تقبل "تناصّا" ولا "تلاصّا"، ولا أدري أتلاصٌّ أم تناصٌّ هذا الذي يحدث بيننا وبين الغربيين، فيجعلنا تبعا لهم حتى في المفاهيم التي خضناها قبل أن يخوضوها، وقتلناها معرفة قبل أن يعرفوها!؟

[14] ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص401.

[15] هذا المصطلح اقترحه عز الدين المناصرة وقال بشأنه: "أما التلاص الذي قمت بنحته عام 1990 فهو المعادل لمفهوم السرقات الأدبية أو الانتحال في التراث العربي" (عز الدين المناصرة، قصيدة النثر، بيت الشعر، رام الله-فلسطين، ط1، 1998، ص88).